

## ما الذي آل إليه أمرنا: عواقب السياسة الأمريكية في العراق وفي ما يليه

**الأمير هشام العلوي\***

قيل في المثل: «كن حذرا بشأن ما تتمنى، فلعن يديك لا تجني سواه». يبدو أن الولايات المتحدة قد جنت يداها في العراق ما كانت تتمنى: نصر عسكري سريع قضى على صدام حسين وعلى ما يشكله من تهديد أيا كانت مصادر هذا التهديد، ورأس جسر (أو محطة انطلاق) لإنجاز المشروع الأمريكي الذي يستهدف إعادة تشكيل الشرق الأوسط على أسس ديمقراطية. ولكن، وبعد مضي شهور معدودة على الاحتلال، نجد أنفسنا قادرين على تقييم الآفاق المحتملة للتدخل الأمريكي سواء فيما يتعلق بالعراق نفسه أو بالمنطقة ككل.

علينا أن نعترف بحقيقة أساسية ومثيرة للتحدي: أيا كانت نظرة المرء لاستراتيجية الولايات المتحدة التي تستهدف تغيير الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة لديها استراتيجية، وهي استراتيجية تعمل على تعبئة قوتها العظمى في سبيل خدمة ما ترغب فيه من غايات. يود المرء لو يقول: إذا كانت مثل هذه الإستراتيجية لا تعجبنا فعلياً أن نأتي باستراتيجية من بنات أفكارنا وصنع أيدينا، نعي من خلالها طاقاتنا لتحقيق الغايات التي نريد. ولكن علينا أيضاً أن نعترف بما لا يمكن إنكاره من وجود تفاوت هائل في القوة بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية. فالغالبية العظمى من الناس في هذا العالم، والتي عارضت هذه الحرب، لم يكن بإمكانها منعها. وبصراحة بالغة، لم يكن بإمكان العالمين العربي والإسلامي مقاومتها، بل هما بشكل عام في حالة من الضعف والهزال تحول دون أن يجمعوا الطاقات ويوحدا الجهود اللازمة لوضع القضايا التي تهمهما على رأس أولويات السياسة الدولية. فلقد تراجعت شعارات الوحدة العربية الشاملة لتحل محلها واقعية تدرك مدى ما آل إليه الوضع من ضعف سياسي واجتماعي وعسكري. والى أن نتمكن من التغلب على هذا الضعف فإن علينا أن ننافس الأجندة التي يضعها الآخرون. فالولايات المتحدة بغزوها للعراق وضعت أجندة علينا نحن الآن - كما عليها هي - بذل ما نستطيع للتنافس معها. وحتى لو كانت تلك الأجندة في نهاية المطاف تخدم أغراضهم، دعونا نأمل أن يغتتم العرب الفرصة للتأثير عليها وتشكيلها بحيث تساعد منطقتنا وشعوبها.

دعونا نعترف بأنه من وجهة نظر قومية عربية ليبرالية وبراغماتية وديمقراطية هناك الكثير مما يتطلب التغيير في الشرق الأوسط بدءاً بالاستبداد الذي كان نظام صدام حسين نموذجاً له. إن الرفض العنيد للإصلاح الديمقراطي والإصرار على نظام حكم الرجل الواحد أو الحزب الواحد، وعدم القدرة على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة، والنفوذ المتعاضم للتيارات الأصولية وما يرتبط بها وإن كان مختلفاً عنها من تيارات جهادية، وتكرار حالات الاستقطاب السياسي بين الأصولية والطغيان العلماني، كل ذلك مجتمعاً يشكل وضعاً مأزقياً في غاية الصعوبة. ويندر أن يجد المرء في مثل هذا الوضع حركة كافية باتجاه التغيير التقدمي، لا من قبل الأنظمة، ولا من قبل النخب، ولا من قبل «الشارع».

ولذلك، وفي عالم يكتنفه الرعب بشأن الدول غير المستقرة والفاعلين العدوانيين من خارج إطار الدولة، ثمة سبب وجيه للرغبة في حدوث تغييرات في المجتمعات الشرق أوسطية. ولاشك بأن بن لادن والحادي عشر من أيلول (سبتمبر) دفعا بهذه المخاوف إلى الواجهة في الغرب، وبالتالي في العالم بأسره. ويبدو أن الشرق الأوسط قد حل محل أوروبا كمركز للسياسة العالمية، وكموقع لمفترق طرق عالمي وتاريخي حيث لا مفر من أن يتم، وبشكل آني، الاختيار بين البدائل المتعددة الأمر الذي من شأنه أن يحدد مستقبل العالم بأسره. وعلى المرء ألا يفكر بساحة معركة يدور فيها رحى «صراع بين الحضارات» ثم الإعداد له مسبقاً، وإنما ببوتقة يجري في داخلها سبك معايير جديدة من التوتر

والتعاون الدوليين. تشتمل أدوات هذه العملية على أفكار من الديمقراطية، والشرعية الشعبية، والقانون الدولي، وحق الدفاع عن النفس، والسيادة القومية، و«الاستباق الوقائي» وحق تملك واستخدام، أو التهديد باستخدام وسائل العنف المحدودة أو الشاملة لفرض التغييرات وتحقيق النتائج يرغب بها المرء.

وليس مستغربا وجود خلاف حول مدلول هذه المصطلحات أو حول الأهداف أو الوسائل التي يمكن أن تستنبط منها. فرغم كل ما يمكن أن تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية جرأة، فإن محاولتها فرض اتجاه معين على هذه العملية التاريخية تبقى مشوبة بالتناقضات. فنحن بصدد مشروع يحتمل أن تضحي آثاره الفعلية معاكسة تماما لأهدافه المعلنة.

لقد أعلنت الولايات المتحدة عن عدد من الأهداف المختلفة للتدخل في العراق، وكل هذه الأهداف معلنة، رغم أن قلة قليلة منها هي التي يتم التركيز عليها من قبل الإدارة الأمريكية أو وسائل الإعلام الأمريكية. والحقيقة التي لا مراء فيها هي أن أكثر التبريرات تكرارا وتأكيذا، والتي تتعلق بأسلحة الدمار الشامل وبالعلاقة بين صدام حسين والقاعدة ومقدرة صدام حسين على تهديد أكبر قوة في المنظومة الغربية، هي أقل التفسيرات إقناعا وأضعفها حجة بشأن السبب الحقيقي الذي من أجله شنت الحرب في المقام الأول. ولا غرابة أن تكون صدقية هذه التحذيرات، والتي لم تحظ في يوم من الأيام بقدر عال من القبول لدى المجتمع الدولي، قد تآكلت بشكل مريع حتى في داخل الولايات المتحدة بحيث غدت لا تستحق النقاش. وحتى أعنى أنصار الحرب داخل الإدارة الأمريكية لم يملكوا إلا أن يعترفوا بأن هذه التحذيرات لا ترقى إلى الحقائق بل كان استخدامها يصب في مصلحة التبريرات المطلوبة لإقناع الرأي العام بضرورة شن الحرب على العراق.

ولذا فنحن بحاجة إلى تفسير آخر لما تظن الولايات المتحدة بأنها تنجزه من خلال احتلالها للعراق. فالوثائق المتاحة تشير إلى أن غزو العراق إنما هو الخطوة الأولى الكبيرة ضمن مهمة رسالية تستهدف إعادة رسم الجغرافيا السياسية للعالم وتحديد دور الولايات المتحدة فيها. جرى التخطيط لهذه المهمة الرسالية قبل حدث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، رغم أن الجريمة التي ارتكبت في ذلك اليوم هي التي منحت للمهمة الرسالية ضوءا أخضر على صعيد السياسة المحلية داخل الولايات المتحدة، وأتاحت الفرصة لإعادة سبكها على شكل «حرب دولية على الإرهاب». وكان بيان هذه المهمة هو تقرير ما يعرف بـ«الإستراتيجية الأمنية للولايات المتحدة» الذي نشر في أيلول (سبتمبر) 2002. وصف تقرير «الإستراتيجية» هذا بأنه «تنديد أمريكي ضماني بالدولة الحديثة التي حكمت العلاقات الدولية منذ اتفاقية ويستفاليا لعام 1648، وبأنها تستهدف تجاوز مبدأ الشرعية الدولية المتداول حاليا». وكان مفاد هذه الإستراتيجية هو التأكيد على أن الولايات المتحدة إذا ما قررت منفردة بأن دولة ما قد تشكل تهديدا مستقبليا لأمريكا، فإن الولايات المتحدة ستستيق بالحدث بالتدخل في هذه الدولة بشكل وقائي لإزالة التهديد المظنون بأن هذه الدولة تشكل على الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا، ولو استدعى الأمر فإن هذا التدخل يمكن أن يشتمل على تغيير النظام في الدولة المشكوك بأمريتها. ولضمان القدرة على القيام بمثل هذا الإجراء الوقائي والاستباقي، فإن التقرير يدعو إلى تحقيق السيادة الأمريكية في كل منطقة من مناطق العالم، بل ويلج مرارا وتكرارا بأن الولايات المتحدة ستتصرف وتتدخل بشكل استباقي لإحباط الأعمال العدوانية التي ينوي خصوم أمريكا شنها على مصالحها ولإثناء الخصوم المحتملين من مجرد إعداد العدة العسكرية على أمل التفوق على الولايات المتحدة أو حتى التساوي معها في القوة.

يمكن اعتبار هذه الوثيقة مقترحا أوليا لخطة تفصيلية تستهدف إبقاء الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، ولضمان تفوقها العسكري الذي لا يضاهاه، وبالتالي فرض إرادتها السياسية في أي منطقة من العالم. وتستهدف الخطة أيضا الحيلولة دون بروز دول تتمتع بقوة محلية كافية، وهذا يقصد منه بالتحديد الأسلحة النووية، بحيث تؤهلها هذه القوة لتفويض النفوذ الأمريكي في أي منطقة. وفي هذا السياق يعتبر العراق دولة أساسية في منطقة بالغة الأهمية. كما يسعى تقرير «الإستراتيجية» إلى ضمان ألا تتمكن الدول التي تمتلك قدرات نووية أو التي لديها إمكانات لامتلاكها مستقبلا – ولعل الصين من أهم من يندرج في هذا التصنيف – من تتحدى الهيمنة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية.

لو تعقبنا الجذور السياسية والفكرية لتقرير «الإستراتيجية» لوجدناها في مراكز الفكر التابعة لتيار المحافظين الجدد، ومن هذه المراكز ذلك الذي يعرف بـ«مشروع القرن الأمريكي الجديد» (بنك)، والمعهد اليهودي لشؤون الأمن القومي (جينسا)، ومعهد انتربرايز الأمريكي (آبي). ومن الملاحظ أن هذه المنظمات تشترك في عضويتها مجموعة من الشخصيات المتكررة من أمثال «تشيبي»، «رامسفيلد»، «بيرل»، «وولفويتز»، «فيث»، «بولتون»،

«أرميتاج»، «أبراهامز»، «وولسي»، «كريستول»، «ليدين» الذين يشكلون الطاقم المنتفذ في الإدارة الأمريكية الحالية.

والمتمعن في تقرير «الإستراتيجية» المذكور أعلاه يجد فيه أصداء لما ورد في تقرير نشرته «بنك» عام 2000، وهو بدوره يتضمن في محتواه ثلاثة تقارير سابقة ألفها أعضاء في هذه المجموعة، وهي: تقرير 1992 الذي أعد خصيصا للرئيس بوش الأب (والذي رفضه لما يفوح منه من أحادية متطرفة)، ورسالة وجهتها (بنك) عام 1998 للرئيس كلنتون تحضه فيها على شن الحرب على العراق وعلى تهديد كل من سورية وإيران، وورقة أعدها عام 1996 رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو (قبل أن يصبح رئيسا لوزراء إسرائيل) يناهز فيها بأن تتخلى إسرائيل عن اتفاقيات أوسلو وأن تضم إليها كلا من الضفة الغربية وقطاع غزة، ويشجع على قلب نظام صدام حسين معتبرا ذلك «بحد ذاته هدفا إستراتيجيا مهما لإسرائيل»، ويحرض على إحداث تغييرات في الدول العربية المهمة مثل المملكة العربية السعودية ومصر.

وبهذا يتضح لنا أن الحرب على العراق ما كانت إلا ذروة عقد كامل من العمل الفكري والسياسي المكثف من قبل مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد الذين توحدوا مع كل من المسيحيين المتطرفين والمروجين للعسكرة ليبرموا تحالفا أمبرياليا جديدا تبلور في ظل رئاسة جورج بوش. ولعل ذلك هو أول خطوة تنفيذية ضمن سياق سياسة جديدة هدفها الإجمالي هو ضمان السيادة الأمريكية على العالم. فيما يتعلق بالشرق الأوسط، تدعو هذه السياسة إلى تغيير «مجرى التاريخ» نحو اتجاه جديد متطرف يؤثر تبني القيم السياسية الاقتصادية الأمريكية «الديمقراطية واقتصاد السوق» على أمل أن يلحق بها فيما بعد ما يتممها من قيم أخلاقية وثقافية وحتى دينية أمريكية. وحسب هذا السيناريو فإن غزو العراق سيعيق انتشار الأصولية الإسلامية، وسوف يثبط الدعم للمقاومة الفلسطينية ويشجع الفلسطينيين والعرب على الخضوع لأي خطة «سلام» توضع على الطاولة أمامهم. كما أن ذلك سيزعج الولايات المتحدة في قلب منظمة الدول المنتجة والمصدرة للنفط (أوبيك) بما يضمن التحكم بأسعار النفط والحفاظ على مركزية الدولار كعملة تسوية رئيسة للعالم بأسره.

لاشك بأن تلك رؤية جريئة بل وحتى رسالية. وبفضل فكر ومجهودات أساتذة من أمثال بيرنارد لويس وفؤاد عجمي، اللذان درسا عددا من كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية، فقد اقتنعت الإدارة الأمريكية بأن العالم العربي في حالة من التردى البالغ بحيث لن يتوقف عن إنتاج أشكال مؤذية جدا من الإرهاب المناهض لأمريكا، وأن العالم العربي لم يعد قادرا على أن يصلح ذاته أو أنه ليس من الممكن الانتظار إلى أن يصلح نفسه بنفسه. والفكرة التي يروج لها لتدمير ما بات يعرف باستراتيجية ما بعد الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) هي الوعد بأن إزالة أنظمة مثل نظام صدام حسين وتغيير الثقافة السياسية في الشرق الأوسط سوف يحول دون وصول أسلحة الدمار الشامل إلى الجماعات المتطرفة من أشباه القاعدة. وبهذه الطريقة، تعتبر هذه الإستراتيجية وسيلة دفاعية ضرورية لقطع الطريق على الساعين إلى امتلاك الأسلحة النووية.

إلا أن ثمة مزالق في الطريقة التي يتم فيها الحديث عن أسلحة الدمار الشامل، وهذا بدوره يشير إلى مشاكل تعترى المشروع بأسره. فالخطر الحقيقي هو ذلك الذي ينجم عن الأسلحة النووية، والتي تتطلب موارد صناعية وعلمية يندر توفرها ويسهل رصدها. إلا أن الإدارة الأمريكية تستخدم مصطلح «أسلحة الدمار الشامل» لتربك الأفهام من خلال الخلط بين الأسلحة النووية والأسلحة الجرثومية والأسلحة الكيماوية رغم أن الأخيرة هذه أثبتت عدم فعالية كوسيلة للدمار «الشامل» ناهيك عن صعوبة استخدامها ونقلها، وإن كانت أيسر تصنيعا وأسهل تخزينا. ولذلك فإن أي قطر عربي أو إسلامي لديه صناعة كيماوية أو دوائية، ولو بدائية، يمكن أن يصبح مستهدفا بحجة احتمال تشكيله «خطرا مستقبليا»، نظرا لاحتمال أن يقوم في يوم من الأيام بتزويد أسلحة الدمار الشامل لجماعة «إرهابية» قد تستخدمها ضد الولايات المتحدة أو ضد أحد حلفائها. فحوى ما يراد لدول الشرق الأوسط أن تفهمه هو أن وصول مستوى معين من التنمية الصناعية أو العلمية سيعتبر خطرا في حد ذاته ما لم تكن الدولة المعنية منضمة إلى المعسكر الأمريكي.

بالإضافة إلى ذلك، رغم أن هذه الإستراتيجية تتطلب بشكل واضح الحد من انتشار الأسلحة النووية إلا أنها تتخلى عن الأساليب المقبولة دوليا للسيطرة على انتشار الأسلحة النووية من خلال المعاهدات لتحل محلها منهجا عدوانيا وأحاديا يعتمد «الاستباق» وسيلة للحد من انتشار هذه الأسلحة. في الوقت الذي تربط معاهدة منع انتشار التسليح

النووي التخلي عن الأسلحة النووية من قبل الدول النامية بضمانات لأنها وبوعده بالسعي في نهاية المطاف لنزع السلاح النووي من الدول التي تمتلكه حالياً فان منهج «الاستباق» بهدف مواجهة انتشار السلاح النووي يحتضن امتلاك الأسلحة النووية بل والتهديد باستخدامها من قبل الولايات المتحدة وحلفائها المفضلين. وأكثر ما يبعث على القلق في الموضوع أن الجوء إلى القوة العسكرية هو الوسيلة التي تتبع لتحقيق الأهداف الإستراتيجية لهذا المشروع. فالحكومات التي ترفض الانضواء ضمن هذا السياق ستجد نفسها وجها لوجه أمام الولايات المتحدة التي ستفرض عليها ذلك من خلال تدخل أحادي لتغيير النظام الحاكم فيها. ولا اعتبار هنا على الإطلاق للقانون الدولي، بل تبقى الأجندة «الإنسانية» و«التقدمية» في ظاهرها مجرد ملحق خطابي ضبابي للغزو نفسه. أما الاعتبارات السياسية والاجتماعية المحلية فتعتبر مشاكل عارضة ستحل من تلقاء ذاتها بسرعة بعد استعراض للقوة، تلك اللغة التي لا يفهم «أمثال هؤلاء» سواها. ثقافات بأكملها ستمحى من الوجود بعد أن يطمسها توصيف المحافظين الجدد «للبرلة» و«الدمقرطة» إثر الانتصار العسكري الأمريكي.

اننا بصدد مشروع عنيف ومقاومة كبيرة تراهن على فعالية وجدارة التقنية العسكرية. انه المشروع الذي رفضه المجتمع الدولي بأسره تقريباً والذي ترقبه القطاعات التقليدية في المؤسسات العسكرية والدبلوماسية في الولايات المتحدة بعين الريبة، والذي ما كان الرأي العام الأمريكي - الذي بدأ يتنمر من تزايد أعداد الإصابات الأمريكية في العراق - ليوافق عليه لولا أنه سوق إليه ضمن الترويج لفكرة أن خطراً حقيقياً يحدق بأمريكا وفكرة أنه يمكن إنجاز انتصار عسكري سريع وبأقل التكاليف. كان مؤيدو هذه الأحادية المدمرة يدركون بأنه سيكون من الصعب إقناع الرأي العام بالمشروع في غياب كارثة ما أو حدث محفز بحجم الهجوم الياباني على «بيرل هاربر» فجاءت فاجعة الحادي عشر من أيلول (سبتمبر) لتقتنع وحدها الكثيرين بالانسياق وراء الخطة.

ومع ذلك يظل القلق بشأن هذا المشروع المتهور يساور القطاعات التقليدية داخل مؤسسة السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية، حتى وان كانت هذه الأوساط قد ألزمت الصمت في هذه الأونة. الجميع، سواء من الأصدقاء أو الخصوم، يعلم إمكانية انزلاق العالم العربي بأسره إلى حالة كارثية من الفوضى وعدم الاستقرار. ولا أدل على ذلك من تصريح لوزير الخارجية في عهد جورج بوش الأب الذي قال: «إذا ما قرر جورج بوش (أي الابن) بأن يوجه القوات الأمريكية للانقضاض على سورية وإيران، فحتى أنا سيساورني الظن بأنه ينبغي أن يقال من منصبه.» ولكن إيران وسورية، وحتى المملكة العربية السعودية محط الأعين وقد باتت أهدافاً لنقد يتعاطم قسوة.

ليس مستبعداً أن يطفو التوتر القائم بين وجهتي نظر التقليديين والمحافظين الجدد بشأن السياسة الخارجية على السطح وخاصة فيما يتعلق بهذه الأقطار الثلاثة. فيما يتعلق بإيران، قد يرغب التقليديون في تنمية الروابط مع الإيرانيين المعتدلين حتى يتسنى لهم كسب تعاون الشيعة في العراق، والتفاوض على حل للمسائل العالقة بشأن البرنامج النووي لإيران، وضمان استمرار تدفق النفط الإيراني دون انقطاع، وتشجيع إصلاحات بعيدة المدى داخل النظام السياسي الإيراني. فهؤلاء يعتبرون إيران هدفاً عسكرياً صعباً وبلداً يشهد تغيرات مواتية وكل ما يحتاجه هو دعم مثل هذه التوجهات بشكل لائق. أما المحافظون الجدد المتشددون فلا صبر لديهم على استراتيجية هدفها التعامل مع رجال دين غير معنيين في الأصولية، لأن من السذاجة من وجهة نظرهم الركون إلى أنهم سيفون بوعود قد يقطعونها لإغلاق برنامجهم النووي. ولعل هذا ينذر بتفجر مواجهة حتمية حول المرافق النووية في المستقبل القريب.

وأما فيما يتعلق بسورية، فالولايات المتحدة ترغب في رؤية نهاية للدعم الذي تقدمه سورية لكل من الفصائل الفلسطينية وحزب الله اللبناني. العناصر التقليدية في صناعة السياسة الخارجية قد تكون مستعدة للتفاوض حول هذا الأمر مقابل تطمينات بشأن ما يقلق سورية من قضايا تتعلق بالوضع في لبنان وبمرتفعات الجولان وباستقرار نظام حزب البعث. ولكن المتشددون من منتسبي المحافظين الجدد فيبدوون عازمين على المواجهة إذ يتهمون سورية بأنها أضحت مستودعاً جديداً للأسلحة الدمار الشامل التي كان يملكها صدام حسين بل وربما ملجأً له أيضاً. لقد زادت حدة التهديدات الأمريكية لسورية في الأونة الأخيرة بما أدى إلى اختراق عسكري رغم الاعتراف الأمريكي بأن سورية ما زالت واحدة من أهم حلفاء السي أي ايه وأكثرهم فعالية استخبارية في الحرب ضد القاعدة.

وأما الحالة السعودية فتسلط الضوء على التحول الجذري في الإستراتيجية التي توشك أن تكون ضحية التوتر الحاصل بين أصحاب الرؤية التقليدية ومنتسبي التيار المحافظ الجديد. فالمحافظون التقليديون الذين ينطلقون في نظرهم من الحرص على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية النفطية ما فتئوا يعملون بجد على تنمية علاقات وطيدة ووقائية

مع النظام الملكي السعودي الذي حرص منذ إبرام التحالف السعودي الأمريكي في عهد الرئيس روزفيلت على ضمان حصول الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط بأسعار معقولة. هناك الآن ضغط مستمر باتجاه «التعامل بشدة» مع المملكة العربية السعودية بسبب دعمها للمنظمات الفلسطينية المتشددة وللتطرف الإسلامي، ناهيك عن الاتهامات الغامضة الموجهة للنظام السعودي بأنه مول وكان (أو كان) على علم مسبق بهجوم الحادي عشر من أيلول (سبتمبر). والمشكلة تكمن في أن بن لادن ومعظم خاطفي الطائرات هم من مواطني المملكة العربية السعودية الأمر الذي يشير إلى جوانب في منتهى الخطورة في الظاهرة الوهابية المتطرفة. كانت الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة تغض الطرف عن النشاط الدعوي الوهابي النشط في مختلف أرجاء العالم، أما الآن فالمحافظون الجدد يريدون من النظام السعودي التبرؤ من الوهابية والنأي بنفسه عنها رغم أنها الركن الأساسي الذي طالما استمد الحكم السعودي شرعيته منه. لاشك أن المزيد من الهجمات التي تنال من استقرار النظام السعودي ستبث أوضح الإشارات حتى الآن بأن الولايات المتحدة تراهن على الإستراتيجية العنيفة للمحافظين الجدد.

ولذلك ينتاب القلق منتسبي التيار المعتدل في قطاع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة وفي العالم من عواقب هذه الهجمات اللادعة وبخشون أن يكون أول المستفيدين من الأزمة المستقطلة في المنطقة هم الأصوليون المتطرفون أنفسهم. ولكن لا شيء يثني العناية من المحافظين الجدد عن الإمعان في إثارة المزيد من الاضطراب. فهم يرون أن النتائج السلبية على المدى القريب إنما تسلط الضوء على الطبيعة اللاديمقراطية للأنظمة والمجتمعات التي تولد الإرهاب. إن ما يطمحون إليه هو إجبار الولايات المتحدة من خلال سلسلة ممتدة من التحركات والتحركات المقابلة على المدى البعيد على الدخول في مواجهة واسعة مع القوى الرجعية إلى أن تسود الثقافة الديمقراطية أو يتم فرضها بالقوة على الشرق الأوسط بأسره.

ولكن هل ستغير الحرب على العراق مجرى التاريخ؟ وإذا كانت الإجابة بنعم، ما هو النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للولايات المتحدة وللشرق الأوسط بل وللعالم بأسره؟ غدا احتلال العراق ومشروع إعادة إعمارها نقطة البداية بالنسبة لنا. والتاريخ يشهد بصعوبة إعادة الثقة وبناء المؤسسات الجديدة وإقناع الجماعات المختلفة في المجتمع المتعدد الأعراق المشاركة في عملية إعادة البناء في ظل سلطة احتلال أجنبية. لقد استفدنا في البلقان من وجود تفويض متعدد الجنسيات وقيام إدارة مدنية استمدت سلطتها من المجتمع الدولي ككل عبر الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك كان بالإمكان إقناع جميع قطاعات المجتمع بالانضمام إلى عملية إعادة البناء السياسي. ولذلك لم تتحول أي من السلطات سواء المدنية أو العسكرية أهدافا للمقاومة. ورغم ذلك، فالمهمة هناك لم تنته بعد.

بالمقارنة نجد أن الأرض التي تقف عليها المهمة الأمريكية في العراق، بل والطموح الأمريكي الأكبر ببناء شرق أوسط جديد، أكثر اهتزازا. فالمحصلة هي غزو قوبل بالتنديد من قبل معظم دول العالم ولم يحظ بتأييد معتبر من الشرائح الاجتماعية المهمة في العراق، وأتى بالدمار والخراب على البنى المدنية التحتية للبلاد. في مثل هذه الأجواء، تشعر سلطات الاحتلال الأمريكي بالحاجة الماسة لإقناع الشعب العراقي والعالم بحسن نواياها. إلا أن العملية بأسرها تفقد إلى كل ما تحتاجه من استعدادات تتجاوز الإستراتيجية العسكرية. لقد تركز التخطيط في وزارة الدفاع (البنتاغون) وكان الأعداد سيئا فيما يتعلق بالهيكل اللازمة لحقبة ما بعد الحرب. وحتى مهمة استعادة الأمن ثبت أنها تتجاوز إمكانيات وكفاءة الجيش الأمريكي، بل من الواضح أنها بحاجة إلى شبكة من البنى المحلية بما في ذلك الشرطة والسلك القضائي.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار الدمار الرهيب الذي خلفته الحرب والأهداف الكبيرة التي قيل انها شنت من أجل تحقيقها، فإن المتطلبات المالية والالتزامات البشرية هائلة جدا، وإذا ما أمعنت الولايات المتحدة في سياستها الأحادية فإن عليها أن توفر كل المتطلبات من مواردها هي. ولكن نصف القوة المقاتلة للجيش الأمريكي منتشرة اليوم في العراق وتكلفة الحرب حسب آخر التقديرات تبلغ ستين مليار دولار في العام الواحد، هذا عدا عن العجز الهائل في الميزانية الأمريكية. ولن تتمكن عائدات النفط العراقية من تغطية هذه النفقات لأعوام عديدة قادمة، وربما لن تتمكن من ذلك إلى الأبد.

ولا يوجد دولة واحدة في العالم لديها الاستعداد لتحمل نفقات المشروع الأمريكي وخاصة طالما استأثرت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها بالسلطة السياسية في العراق وبالتحكم بموارد النفط العراقي. وعاجلا أم آجلا سوف تضطر

الولايات المتحدة بسبب رضاها الذاتي عن الأبعاد الدبلوماسية والسياسية لهذا المشروع لأن تلجأ لاحتياطها البشري والمادي لدرجة يستحيل معها الاستمرار طويلا.

ولم يكن عجا أن تتجاهل دول العالم مناشدة الولايات المتحدة اياها المساهمة بإرسال قوات إلى العراق، وكأنما وقعت هذه المناشدة على أذان صماء وخاصة أذان الحلفاء الأوروبيين القدامى الذين تعرضوا للامتهان والتحقير خلال مرحلة الاستعداد لشن الحرب. وسعيا منها للحصول على مشاركة بتحمل العبء من قبل دول في العالم الثالث وفي المنطقة الإسلامية، فقد توجهت الولايات المتحدة الأمريكية تارة أخرى نحو تركيا التي كان قد وبخها نائب وزير الدفاع الأمريكي «بول وولفويتز» - بعبارات تتم عن مدى «التزامه بالديمقراطية» - لعدم ايفاد عساكرها في التور رغم أن البرلمان التركي كان قد صوت ضد نشر القوات التركية في العراق. وإذ تستمر الهجمات ضد القوات الأمريكية فان من الصعوبة بمكان إقناع الدول الأخرى بالتورط بإرسال قواتها إلى العراق. بالإضافة إلى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية ستجد صعوبة بالغة في الاحتفاظ بدعم الأمم المتحدة أو منظمات العون والإغاثة الدولية بسبب عدم قدرتها على ضمان الأمن وعدم استعدادها للتخلي عن أي من صلاحياتها للمجتمع الدولي بأي صورة يمكن أن تشكل هزيمة للنوايا الامبريالية الجديدة في المشروع بأسره.

من الطبيعي أن يتقرر مصير التدخل الأمريكي بالدرجة الأولى تبعاً لمسالك العناصر الاجتماعية الفاعلة والمهمة في العراق الذي تعمه في هذه اللحظة موجة عارمة من الغضب بسبب انهيار البنية الاجتماعية وانعدام الصبر تجاه أي محاولة أمريكية لإبقاء مقاليد الأمور في قبضة قوات الاحتلال إلى أجل غير مسمى. فالمظاهرات الجماهيرية والمطالبات بإنهاء الاحتلال لم تتوقف، وخاصة بعد أن أصبح قتل عائلات كاملة على معابر التفيتش أمراً مألوفاً. ولعل هذا ما ساهم في تولد مقاومة عسكرية مكثفة وان كانت متناثرة. ولم يعد يخفى حتى على الجنود الأمريكيين أنهم ينظر إليهم على أنهم «محتلون» لا «محررون».

يبود الجانبان حتى هذه اللحظة كما لو كان في حيرة من أمرهما بشأن كم من القوة ينبغي أن يستخدم. فالسلطات الأمريكية سارعت إلى إلغاء الانتخابات المحلية ثم ما لبثت أن شكلت مجلساً للحكم يمثل القوى العراقية المختلفة. يتبنى بعض العراقيين، ومعظم الشيعة، مسلك الانتظار والمراقبة بينما يعتمد آخرون إلى اغتيال المتعاونين مع الاحتلال من أمثال عمدة «حديثة». ليس بإمكاننا التكهن بمدى ما يمكن أن تؤول إليه المقاومة العراقية من تنظيم وانتشار، رغم أن من الغباء افتراض أنها تقتصر على موالين للرئيس المخلوع صدام حسين. إلا أننا نعلم ما هي العوامل التي ستحدد مستوى الغليان: ما إذا كان سيعاد بناء البنية التحتية، وما إذا كانت الحاجات الاجتماعية الملحة ستوفر، وما إذا كانت السلطة السياسية ستؤول إلى العراقيين أنفسهم، وما إذا كانت الجماعات العرقية والقبلية والإقليمية والدينية المختلفة ستشعر بأنها تعامل بإنصاف. ومن بين هذه الجماعات كلها سيكون الشيعة هم الأهم والأكبر أثراً.

لا يمكن أن ينجح المشروع الأمريكي في العراق بدون تعاون الجماعة الشيعية التي تشكل ستين بالمائة من مجموع الشعب العراقي. بالنسبة للأكراد فهم في واقع الأمر يتمتعون بحكم ذاتي منذ عام 1991، وهم اليوم من خلال تحالفهم مع الأمريكيين يتمسكون بأجندتهم الخاصة بهم والتي لا تخلو من احتمالات تجزئية. أما السنة، الذين فقدوا سلطانهم، فهم حانقون. وأما المسلمون والنصارى المعلمنون فيتخوفون من احتمالات الأسلمة. ما من شك في أن الشيعة، الذين كانوا يعانون الاضطهاد في عهد صدام حسين، هم أكبر الرابيين من قيام نظام سياسي جديد، ولعل ذلك ما يجعلهم أكثر تقبلاً للغزو الأمريكي للعراق. يمكن الاستدلال من طبيعة الساحة السياسية والاجتماعية في العراق على أن أي خطة أمريكية لخلق عراق موحد ومسالم لا يمكن أن تنجح دون التعاون مع الشيعة، والمقاومة ضد الأمريكيين لا أمل لها في النجاح إذا لم ينضم إليها الشيعة، ولا يمكن لمقاومة يشكل الشيعة جزءاً منها أن تقهر من قبل الأمريكيين دون الإتيان على البلد بأكمله وعلى أي ادعاء بالشرعية المعنوية والسياسية بالدمار والخراب. لن يحتمل الأمريكيون عواقب اضطهاد الأغلبية العراقية استثناءً لما كان يمارسه نظام صدام حسين. وفي المقابل، يمكن للسيادة الشيعية أن تهدد بتجزئة البلاد لأنها ستدفع بالأكراد نحو الاستقلال وستقضي السنة والنصارى والعراقيين المعلمنين. ولذا فإن مصير المشروع الأمريكي في العراق بل وفي الشرق الأوسط بأسره سيتوقف على توازن دقيق من الدعم وضبط الذات من قبل شيعة العراق.

يصعب تصور كيف يمكن أن تتحقق مثل هذه النتيجة. فرغم أن مجلس الحكم العراقي الذي عينه الأمريكان، والذي تهيمن عليه أغلبية شيعية، قد غدا الوسيلة المأمولة لإعادة البناء القومي بشكل تعاوني، إلا أن القطاع الأوسع من

الشيعة ما يزال محتارا ومتبرما. وطالما عبر آيات الله (الزعماء الدينيين للطائفة الشيعية) في النجف، أقدس المدن لدى المسلمين الشيعة، بأشكال مختلفة عن امتعاضهم - ولو بصورة محدودة - من الوجود الأمريكي في العراق. لم يفتأ أية الله السيستاني، أكبر المراجع في الحوزة الشيعية في النجف، يعبر عن التزامه بالحكم الشيعي، وقد أصدر فتوى تطالب العراقيين، لا السلطات الأمريكية، باختيار أعضاء لجنة صياغة الدستور، حاثا على أن يخضع أي دستور تتم صياغته للتصويت. ثم هناك أية الله باقر الحكيم الذي كان زعيما للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، وهي مجموعة ذات جناح عسكري يعرف بلواء بدر، كانت في عهد حكم صدام حسين تتخذ من إيران مقرا لها. تشارك هذه المجموعة، التي ترتبط بإيران وجماعات المعارضة الكردية وبالمؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه أحمد شلبي، في مجلس الحكم. إلا أن اغتيال الحكيم مؤخرا تسبب في حدوث توتر شديد في علاقات التعاون هذه، وذلك أن الهجوم الوحشي على أقدس المواقع الشيعية من شأنه أن يولد تيارات من الغضب لا يمكن التنبؤ بها لعلها تصب جام غضبها في نهاية المطاف على المحتلين. وثمة لاعب آخر هو مقتدى الصدر نجل رجل الدين الذي اغتاله صدام حسين. يتمتع مقتدى بشعبية في أوساط الشباب والفقراء، ولديه القدرة على تحريك الشارع وتنظيم المظاهرات الضخمة حيث يندد، مدعوما برسائل تأييد من إيران، بمجلس الحكم العراقي «العميل» وبصدام حسين وبالاستعمار، ويطالب بإقامة نظام حكم ديني على نسق النظام الإيراني ويدعو إلى تشكيل جيش إسلامي. إلا أنه رغم ذلك يتجنب الدعوة إلى المقاومة العنيفة ضد الأمريكان حيث تظل هذه المقاومة محرومة من مباركة الحوزة الشيعية.

ما تزال الأسئلة عالقة إذن حول التسامح الشيعي تجاه استمرار الاحتلال الأمريكي وحول الكيفية التي يمكن بواسطتها حل الإشكال الناجم عن المطالبة بإقامة نظام علماني ديمقراطي بدلا من نظام ديني ثيوقراطي سواء في داخل المجموع الشيعي العراقي أو بين هذا المجموع وغيره من المجاميع العراقية الأخرى، ثم بينه وبين السلطات الأمريكية. وبالفعل، ثمة تخوف من أن الأمريكيين قد يساهمون بالترويج للأصولية من خلال حرصهم على ضمان تأييد الشيعة لهم. في الحي الفقير بمدينة بغداد - الذي كان يسمى مدينة صدام من قبل وغدا الآن يعرف بمدينة الصدر - لم ينفك رجال الدين وأعضاء الميليشيا التابعة لمقتدى الصدر عن المساعدة في استعادة النظام لتمولهم في ذلك القوات الأمريكية من خلال حملتها المعروفة بـ«لبنات من الدنانير». إلا أن وسائلهم تشمل على الدعوة إلى حرق دور السينما، وضرب بائعي الخمر وكل من يرفض إعفاء لحيته من الرجال، وستر جميع النساء بما ذلك النصرانيات، وقتل المتبرجات والعاهرات. وتلك هي الصور التي تثير المخاوف من تكرار تجربتي إيران وأفغانستان. بل إن استبدال حكم صدام حسين بحكم الآيات (رجال الدين الشيعة) سيهدد وحدة الدولة العراقية. لا يوجد في الساحة العراقية أكثر دلالة على التناقض القائم بين ادعاء أمريكا أنها تسعى لتمكين العراقيين من التحول نحو الديمقراطية وحاجتها الحقيقية للتحكم بالأجندة وبالعاقبة من الأحجية الشيعية المحيرة. ولكن ماذا يمكن لأمريكا أن تمنعه عن الشيعة الذين لا يحتاجون لأكثر من مراجعة موقفهم حتى يبدأوا في خلق المتاعب لها؟ لا يمكن للولايات المتحدة أن تسمح للعراق بأن ينزلق في نفس الاتجاه الذي آلت إليه أفغانستان، تلك السابقة المزعجة. إن ما جرى في أفغانستان وفي البلقان يبين بوضوح كم هو يسير إلحاق الهزيمة بالجيش مقارنة ببناء الأمة، ناهيك عن الحديث عن انجاز تحول في ثقافة المنطقة. يقوم المشروع الامبريالي للمحافظين الجدد على نقد الثقافة السياسية المعاصرة في العالم العربي وعلى الخوف من التيارات المتطرفة، والتي تجد لبعضها صدى في أوساط العرب البراغماتيين. إلا أن العلاج، وكما تدعي الولايات المتحدة ذاتها، ينبغي أن يتجاوز مجرد الغزو. لا يمكن بناتا محو التركيبة المعقدة لأي شعب ولا ما فيه من تعددية واعتداد بالاستقلال الثقافي من خلال إحلال بديل أجنبي يستورد من أقاصي الأرض. تحتاج عملية التحول الديمقراطي في الشرق الأوسط - والتي يشعر الجميع بأن المنطقة في أمس الحاجة إليها - ذكاء سياسيا وخيالا إبداعيا، وتتطلب دعما للقوى المحلية في المنطقة والتي ما فتئت تعمل بشجاعة من أجل تحقيق الغاية المرجوة، انها القوى التي تمثل المعارضين والصحفيين الذين يخاطرون بحياتهم وبحرياتهم في كل يوم تطلع عليه شمس منطقتهم، وتشتمل على الإصلاحيين الإسلاميين الذين يدافعون عن الانسجام بين الإسلام والديمقراطية مجابهين بذلك المتطرفين، كما يشمل الجماعات النسائية والنقابات ومؤسسات المجتمع المدني الذين يناضلون في سبيل ضمان حقهم في تنظيم ونشر أفكارهم. انه يتطلب إدراك حقيقة أن الحركات السياسية الإسلامية المسالمة ليست بالضرورة جهادية عنيفة، فلا ينبغي أن يوجد مانع من إدماج هذه الحركات في العملية السياسية تماما كما هو حال المسيحيين الديمقراطيين في أوروبا. لا بد لأي قوة خارجية ترغب في التدخل في المنطقة من أجل الديمقراطية أن تنصت لهذه القوى وأن تتحدث معها وأن تحترمها وتتعاون معها في سبيل صياغة حلول سياسية واقتصادية للمشاكل التي يعانون منها. فتلك هي القوات التي ستكسب معركة الديمقراطية، والتي ستشكل أجدى وأمنع حصن لدرء خطر الجهاديين المتطرفين. فهؤلاء هم الذين ينبغي أن يقودوا معركة الإصلاح في الشرق الأوسط وليس ذلك النفر القليل القابع في واشنطن.

ولكن، وبدلاً من الانصت لهذه الحركات الإصلاحية المحلية وتقديم الدعم لها، تتمدى الولايات المتحدة الأمريكية في تحالفها مع الحكومات المستتبدة التي تبطش بهم. وبحجة «الحرب على الإرهاب» تقوم الولايات المتحدة الآن بتدعيم أكثر أجهزة الدولة بطشا وتتكبلاً وتتعامى عن رؤية الإسلاميين وهم يتعرضون للاعتقال التعسفي تماماً كما فعلت من قبل تجاه اليساريين في حقبة الحرب الباردة. إذا ما أريد من الإصلاحيين العرب حمل الالتزام الأمريكي بالديمقراطية محمل الجد، ناهيك عن مجارة سياسة الغزو، فلا يمكن للولايات المتحدة الاستمرار في تشجيع الاعتقالات الجماعية وتعذيب السجناء على أيدي زبانية الأنظمة الموالية لها في المنطقة. وإذا ما أريد من القوميين العرب المعتدلين أخذ الاهتمام الأمريكي بمصير الثقافة العربية أو الخطر الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل على محمل الجد فان على الولايات المتحدة أن تتوقف عن دعمها غير المحدود وغير المشروط لإسرائيل النووية والعنوانية، وعليها أن تصر على خطة للسلام تتعاطى مع أسباب الغضب الفلسطيني جراء الاحتلال والمستوطنات بنفس القدر الذي تتعاطى فيه مع اهتمامات إسرائيل الأمنية. ولكن، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار جذور أجندة المحافظين الجدد فعمل التغيير في السياسة الأمريكية تجاه قضية فلسطين يظل الأبعد منالاً. إلا أن الاستراتيجية الإقليمية الشاملة – أي ما بعد العراق – إذا ما تحولت إلى وسيلة لممارسة مزيد من الظلم بحق الفلسطينيين، فان كثيراً من العرب – وهم محقون في ذلك – سيعتبرونها أداة أخرى لتمكين إسرائيل من الاستمرار في طغيانها. وإذا ما أريد من العرب أن يحملوا الالتزام الأمريكي بحق تقرير المصير محمل الجد فلا ينبغي أن يكون المرجو من الديمقراطية في العراق تحقيق نفس النتائج التي يولدها الاستسلام والخضوع. إذا ما عجزت الولايات المتحدة الأمريكية عن إظهار هذا القدر من الاحترام للمنطقة التي تدعي الرغبة في إصلاحها، فان الانطباع الذي سيترسخ خارج تلك الدائرة الضيقة لمركز البحث ووسائل الإعلام الطيبة في واشنطن، وخاصة لدى شعوب منطقة الشرق الأوسط، هو أن السياسة الأمريكية متناقضة بما لا يدع مجالاً للشك مع نفسها سياسياً وأخلاقياً.

بتحركها الجريء الذي أفضى إلى احتلال العراق تكون الولايات المتحدة قد أخضعت برنامجها الرسالي للاختبار. تتمثل النقطة الحاسمة في الموضوع في أن ثمة نتيجة واحدة يصعب تحقيقها هي التي من شأنها أن تحرز الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في العراق: الانتقال بسرعة نسبية إلى تشكيل دولة غير محتلة، مستقرة، وديمقراطية، وغير ثيوقراطية. تلك المحصلة وحدها من شأنها أن تحيل الشرق الأوسط والعالم بأسره إلى مكان أكثر أمناً وأكثر تقبلاً للولايات المتحدة الأمريكية. تلك النتيجة فحسب ستوفر ما ادعت الإستراتيجية الكبرى للمحافظين الجدد السعي لانجازه من خلال الحرب: قاعدة يتسنى انطلاقاً منها خدمة المصالح الأمريكية الجغرافية والسياسية وتحقيق التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي. إذا ما أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك فإننا، ورغم معارضتنا المبدئية للحرب الاستباق والاستعمار، سيصعب علينا القول بأنهم لم يحققوا أهدافهم المعلنة. تتطلب هذه المحصلة التزاماً غير مألوف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تقبل بموجبه استمرار وقوع الإصابات في صفوف جنودها وصرف مبالغ ضخمة لتحسين حياة العراقيين بينما يضطر عامة الأمريكيين للتعايش مع تقليص الإنفاق عليهم في بلدهم. بغير ذلك، فان النتائج الأخرى غير المواتية – انتهاء الدولة، انتشار البؤس، الشغب أو المقاومة، الاحتلال الأجنبي طويل المدى، تصاعد الأصولية أو بروز نظام استبدادي – من شأنها أن تعتبر، وكذا هي، فشل سياسي مريع، بغض النظر عن أي تموضع عسكري في أي مكان آخر. ومن المؤكد أن إبقاء مئة وخمسين ألف جندي أمريكي في العراق لعدة سنوات يتلقون فيها الضربات سوف لن يزيد الولايات المتحدة الأمريكية إلا ضعفاً ولن يعود على المنطقة إلا بمزيد من عدم الاستقرار.

من جهة أخرى، سيكون من حماقة أن يجلس العالم العربي متكئاً بانتظار أن تفشل أمريكا. فالحاجة إلى الحفاظ على وجود عسكري أو إداري في العراق سيرتب أعباء سياسية ومادية من شأنها أن تحبط فرصاً أخرى. ومع ذلك فقد تتمكن الولايات المتحدة من فرض «استبدال نظام حكم» في مكان آخر بينما تحافظ على احتلالها للعراق بفضل عوامل من بينها الشعور بأن الوضع السياسي أكثر ديمقراطية مقارنة بما كان عليه الوضع في عهد صدام، وتساهل اللاعبين الأساسيين في الساحة العراقية مع الوجود الأمريكي ولو كان ذلك مع بعض التذمر، وتقبل الأمريكيين لحتمية وقوع إصابات في صفوف قواتهم.

بل ان مقارعة حركة مقاومة إسلامية متطرفة يمكن أن يشكل غطاءً سياسياً ليس فقط من وجهة نظر الأمريكيين بل وحتى بين بعض العرب. ما من شك في أن مثل هذا السيناريو لا يرتقي إلى الطموحات المعلنة من قبل الأمريكيين، وذلك أن تقرير المصير الحقيقي لا يمكن أن يتحقق إلا بعد أن تغادر الولايات المتحدة العراق. إلا أنه مع ذلك سيشكل تحدياً بالغ التعقيد أمام المنطقة بأسرها. بمعنى آخر، يضع التحرك الأمريكي الجريء العالم العربي أيضاً على المحك.



تحتاج الدول العربية، وكذلك كل الدول الضعيفة النامية التي تشكل أهدافا محتملة «لتغيير نظام حكم» لأن تجد الطرق التي تناسبها لاغتنام المبادرة السياسية والأخلاقية. لم تعد صالحة تلك الهياكل الدولية القديمة، مثل الأمم المتحدة والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز التي صممت لتناسب ظروف الحرب الباردة. يخشى أن يصبح الإجراء الأمريكي غير المسبوق بشن حرب «استباقية» عرفا عالميا في الصراعات حول العالم. وللحيلولة دون ذلك فإننا بحاجة إلى هياكل جديدة للتضامن الدولي قادرة على تجاوز الحدود التقليدية للعلاقات بين الحكومات. إننا بحاجة إلى مبادرة تقوم بها مجموعة من الأمم المستقلة يلتزم أعضاؤها بالتمسك بمعايير القانون الدولي في خلافاتهم مع بعضهم البعض وبالتنديد بالإجراءات العسكرية «الاستباقية» من قبل الآخرين الذين ينتهكون بذلك القانون الدولي، وحرمانهم من كل أنواع الدعم والمساعدة (مثل القواعد العسكرية وحقوق التحليق في الأجواء، الخ..). وإجراء عملية شاملة للإصلاح الديمقراطي حتى لو كان ذلك يعني «تغيير النظام» بإرادة ذاتية. ينبغي لمثل هذه المبادرة أن تتمخض عن أكثر من مجرد منظمة ائتلافية، بل يتوجب أن تكون منتدى للإصلاح الديمقراطي الذاتي، وفي العالم الإسلامي منتدى للإصلاح الإسلامي الذاتي. يحتاج مثل هذا المشروع إلى إشراك عناصر من خارج القطاع الحكومي الرسمي. ولم يعد ممكنا غض الطرف عن الالتزام الجاد بمثل هذا الإصلاح بحجة أنه حلم مثالي، بل لقد غدا ذلك ضرورة عملية، بل ودفاعية، ملحة.

بكسبها الحرب في العراق، تكون الولايات المتحدة قد وضعتنا جميعا على المحك. فإذا لم يصبح العراق، كما وعدنا، قطب جذب مستقرا يحفز على الديمقراطية في الشرق الأوسط، فستضحي الولايات المتحدة أكثر ضعفا والأمريكيون أكثر تهديدا، وأفاق الإصلاح في العالم العربي أكثر اشكالا. وبالمقابل، إذا عجز العراق وغيره من الدول العربية عن إيجاد الطرق التي تناسبهم للتحوّل نحو الديمقراطية والشرعية الشعبية، فإن النتائج ستكون كارثية أيضا. إذا ما أخذنا كل ذلك بعين الاعتبار نجد أن آفاق النجاح بناء على الشروط التي وضعتها أمريكا لنفسها وللعالم مشكوك فيها. وأيا كانت طموحات الولايات المتحدة من غزوها للعراق، فإن هذا هو مبلغ ما انتهت إليه هي وما انتهينا إليه نحن.

\* كاتب وسياسي من الأسرة الحاكمة في المغرب والمقالة نص لمحاضرة ألقاها في جامعة هارفارد